التنافس السياسي على السلطة في اليابان ١٩٧٢-١٩٨٢ من خلال الوثائق العراقية.

أ.د حسين جبار شكر

كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة كربلاء

drjebbar@gmail.com

٠٧٧٠٣٩٩٥٤٤٢

التنافس السياسي على السلطة في اليابان ١٩٧٢-١٩٨٢ من خلال الوثائق العراقية.

أ.د حسين جبار شكر

تعد الكتابة على اليابان بشكل عام وتطوراتها السياسية بشكل خاص من الموضوعات التي تثير الاهتمام وتعطي الدافعية للباحث لاسباب متعددة في مقدمتها قلة الدراسات العراقية والعربية عن تاريخ اليابان، وان ظهرت في الاونة الاخيرة بعض الدراسات العراقية والعربية القيمة التي اختطت جوانب من تاريخ اليابان السياسي والثقافي والاقتصادي، فضلا عن بعض الدراسات الاكاديمية، فكانت هناك مجموعة من العوامل مثلت دافعا للباحثين للولوج في البحث عن تاريخ اليابان في العالم يعطينا حافزا اخر للخوض في معرفة طبيعة النظام السياسي الذي سار بهذا البلد الى تلك الدرجة المتقدمة في العالم ، إذ غزت العالم اقتصاديا من دون استثناء حتى في الدول المعادية لليابان مثل كوريا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي، بنهضته الاقتصادية السريعة ذات الكفاءة العالية، فضلا عن معرفة الشخصيات التي ادت دورها في ذلك التطور.

ما شجعنا على الولوج في موضوع بحثنا(التنافس السياسي في اليابان ١٩٧٢-١٩٨٢ من خلال الوثائق العراقية) ما وقع تحت ايدينا عدد من الوثائق العراقية الصادرة من سفارتنا في طوكيو ومنظمة حزب البعث(المنحل) في طوكيو وما اصدرته وكالة الانباء العراقية، وان كانت قليلة لكنها غطت مدة البحث نوعا ما لتكشف عن امرين، الامر الاول مدى الصراع والتنافس الموجود في الساحة اليابانية على السلطة بين المعارضة المتمثة بالحزب الشيوعي والاشتراكي، والطرف الاخر ممثلا بالحزب الديمقراطي الليبرالي ، والامر الاخر الصراع القائم بين اجنحة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم للوصول الى رئاسة الحزب والحكومة.

هنا، لابد من طرح عدد من التساؤلات التي حاولنا الاجابة عليها في متن البحث، اهما هل كان اليابان بلدا مستقرا سياسيا؟ ومانوع النزاعات الدائرة في الساحة السياسية

اليابانية؟ وهل امتاز سياسيو اليابان بالنزاهة ام كانوا مثل غيرهم من سياسي العالم الذين لحقت بهم تهم الرشاوى والانتفاع الشخصي على حساب المال العام؟ وهل نجحت المعارضة في التاثير بالشارع الياباني وفي قرارات الحكومات اليابانية؟فضلا عن التعرف على طبيعة النظام السياسي الذي سارت عليه اليابان خلال مدة البحث، وما السياسة الخارجية التي اتبعها اليابان ؟

قبل الدخول في عقد السبعينيات جرت انتخابات الحكومة اليابانية في العام ١٩٦٩، والتي امتازت بكثرة الخلافات السياسية بشأن عدد من المشكلات والقضايا التي اثارت الخلاف بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة، فأصبحت بمثابة الدعاية لكلا الطرفين في تلك الانتخابات ، وبالوقت نفسه مثلت الوسيلة لاسقاط كل طرف للطرف الآخر، لاسيما ان المعارضة اوقعت اللوم والتقصير على الحزب الحاكم لعدم تمكنه من حل تلك المشكلات او التعثر فيها، وأهم تلك القضايا مسألة اعادة جزيرة اوكيناوا[١] والتمديد الاوتوماتيكي لمعاهدة الامن المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية، ومشكلة الاسعار في السوق اليابانية، وتخفيض الضرائب، ومشاكل الجامعات، وتلوث المحيط، ومشكلة ازدحام الضواحي ومشاكل المرور، فضلاً عن مشكلة اعادة العلاقات الطبيعية مع الصين [٢].

على الرغم من الحملة الاعلامية الدعائية للانتخابات ودعوة الشعب الياباني الى المشاركة بها غير ان اعداد كبيرة من الناخبين اليابانيين قاطعو الانتخابات، فقد وصل عدد الناخبين الغائبين عن التصويت(٢٠ مليون) نسمة من مجموع (٦٩٧٠٠٠٠٠) ناخب ، ما دل على عزوف الناخب الياباني عن الانتخابات وعدم اكتراثه بها مدى العداء الذي يكنه تجاه مصداقيتها او لعدم ثقته بما تفرزه من نتائج [٣] او قد يعود كل ذلك الى يأس المواطن الياباني من اجراءات الحكومات التي بنظره لم تخدم الشعب الياباني بما يطمح به من حقوق وخدمات مما ولد نفوراً من المشاركة في الانتخابات التي عدوها لا فائدة منها، او في ذلك مؤشراً على تدخل الحكومة في سير الانتخابات على اساس ان النتائج تأتي لصالح الحزب الحاكم كل السنوات الماضية.

افرزت نتائج انتخابات عام ١٩٦٩ ، عن حصول الحزب الحاكم على الاغلبية التي تؤهله لتأليف الحكومة وقيادة اليابان لثلاث سنوات قادمة، فقد حصل على ٢٨٤ مقعد، وبالمقابل مثلت نتائج الانتخابات ضربة قاسية للمعارضة التي حصلت على ١٨٢ مقعد فقط،[٤] فشكل اياكو ساتو الحكومة الثانية وحكومته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٠-٢٧تموز ١٩٧٢[٥]، أي حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم على الاغلبية البرلمانية التي تمكنه من الحكم، وبالوقت نفسه اضعاف المعارضة البرلمانية.

استمرت الحكومة اليابانية في اتباع السياسة التقليدية، محاولة منها تخطي المشكلات التي واجهتها في انتخابات عام ١٩٦٩، لكن على ما يبدو لم تحقق طفرات ايجابية ملحوظة في الشارع الياباني الذي ظل ساخطاً على ادائها، وهذا ما نلمسه من الصراع الدائر بين الاحزاب السياسية اليابانية في استعداداتها لانتخابات عام ١٩٧٢، اذ حل مجلس النواب في دورته السبعين غير الاعتيادية التي انتخبت في ٢٧تشرين الاول عام ١٩٧٢[٦] ، ويمكن ان نلحظ ان طبيعة الصراع بين احزاب المعارضة والحزب الحاكم اقل وطأةً وشدةً عما كانت عليه في انتخابات عام ١٩٦٩، لان الحكومة اليابانية نجحت في انهاء عدد من المشكلات موضوع الخلاف الذي ذكرناها سابقاً والتي كانت بنظر الاحزاب والشارع الياباني اهم من المشكلات المتبقية، والتي في مقدمتها اعادة العلاقات الطيبة بين اليابان والصين[٧]، ونذكر ان مواقع او مشكلات الخلاف على سياسة الحكومة او كما يسمونها سياسة الحزب الحاكم. فقد ازدادت المعارضة على ما انتهجته الحكومة اليابانية من سياسة في بناء المجتمع الياباني والتي تمثلت بآراء تاناكا التي اعرب عنها في كتابه المعنون (تغيير معالم الجزر اليابانية)[٨]، ويمكننا تلخيصها في اعادة توزيع الصناعات، والقضاء على تمركزها وتمركز السكان في المدن، وتحسين وضع القطاع الزراعي والريف وتحويله مشابهاً الى مجتمع المدينة، والقضاء على مشكلة التلوث، واتخاذ عدد من الاجراءات الكفيلة بتحقيق مجتمع الرفاهية لليابانيين كافة[٩]، ويبدو ان هذه الافكار والاجراءات الذي سعت الحكومة الى تنفيذها ماهي الا اجراءات وجدتها ضرورية للنهوض بالمجتمع الياباني، وبالوقت نفسه معالجة قضايا الخلاف مع المعارضة لكي لا

تترك لها مجالاً لتعيد الكرة في انتخابات عام ١٩٧٢، بتوجيه كيلاً من الاتهامات والانتقادات على سوء اداء الحكومة.

في الواقع انعكست نتائج الاجراءات الحكومية سلباً على علاقاتها مع المعارضة التي وجدت فيها دافعاً للاستمرار في معارضتها، فقد عدت كل تلك الاجراءات ماهي الا "انصياعاً لرغبات الرأسمالية الكبيرة" (١٠)، فضلاً عن ارتفاع اسعار الاراضي وانتشار مشكلة التلوث في انحاء اليابان كافة، وما زاد الامر سوءًا اجتماع الحكومة اليابانية وتبليغ قواتها العسكرية بما خصص من اموال طائلة لميزانية الدفاع للسنوات الخمسة القادمة، مما اثار حفيظة المعارضة التي شنت حملة قاسية ضد الحكومة واتهامها بنية" عسكرة اليابان وجعلها قوى كبرى"(١١)، وهذا يخالف المادة التاسعة من دستور اليابان التي تحرم على اليابان امتلاك القوة العسكرية الهجومية(١٢)، وبالوقت نفسه قررت الحكومة اليابانية الاستمرار بالعمل بمعاهدة الامن المشترك التي عقدتها مع الولايات المتحدة الامريكية في العام ١٩٦٠، متجاهلة كل الاصوات اليابانية المطالبة بألغائها او اعادة النظر في بنودها على اقل تقدير، لكن الحكومة اليابانية بدلاً من ذلك اتخذت قراراً استثنت بموجبه القوات العسكرية الامريكية المرابطة في اليابان بعدم خضوعها لقانون السيطرة على وسائل النقل، ومنحت القوات الامريكية حرية الحركة الكاملة فكانت سببا لشن المعارضة حملة ضد المعاهدة (١٣).

وفي المجال نفسه قررت الحكومة اليابانية مساندة الحكومة الامريكية بحربها في فيتنام، وان لم تكن بشكل مباشر، اذ سمحت للقوات الامريكية المرابطة في اليابان بنقل المعدات الثقيلة بعد تصليحها في اليابان الى ميدان القتال في فيتنام، وهذا يتعارض مع معاهدة الامن المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية وعدته المعارضة "تطبيق واسع وخطير لنصوص المعاهدة"(١٤).

اثيرت كل تلك المسائل من قبل احزاب المعارضة لكسب اصوات الناخبين بعد ان نجح الحزب الحاكم في الانتخابات السابقة من توجيه ضربة قاسية لاحزاب المعارضة التي تحولت الى "جماعات صغيرة"(١٥)، ولتلافي الاخطاء السابقة التي وقعت فيها

المعارضة اصرت على ضرورة المشاركة الفعالة في الانتخابات وعدم تكرار ظاهرة التغيب، لانها ادركت ان فشلها في انتخابات عام ١٩٧٢، "سيكون عليها ان تعيش تحت الضغط لفترة اخرى على اقل تقدير[١٦]، وهذا شجع احزاب المعارضة الى الدخول بثقلها، ولاسيما الحزب الاشتراكي لاستعادة مكانته التي اشارت الى تراجع الحزب الحاكم بعد الهزائم التي مني بها مرشحيه في انتخابات الحكومات المحلية للمقاطعات، اذ وصل عدد الحكام التقدميين من احزاب المعارضة ثمانية حكام من ضمنها اهم واكبر المقاطعات طوكيو ويوكوهاما واوكيتاوا، وغيرها[١٧]، فجرت الانتخابات في منتصف كانون الاول عام ١٩٧٢، وفاز الحزب الديمقراطي الليبرالي بالاغلبية المطلوبة لتأليف الحكومة وادارة البلاد[١٨].

انهيار حكم تاناكا ووصول ميكي الى السلطة

عند تسلم تاناكا لرئاسة الحكومة نظر اليه الكثيرون انه الشخص الذي سينفذ الاصلاحات المطلوبة، لذلك لم يعارض احداً في البرلمان على طلب تاناكا بمنحه جميع الصلاحيات والسلطات التي تمكنه من تحقيق الاصلاح والقضاء على كل العراقيل التي توضع في طريقه[١٩]. وبالفعل باشر تاناكا الاجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فحقق شوطاً لابأس به من الاستقرار الداخلي، فضلاً عن فتح اسواق واسعة امام البضائع اليابانية في الاسواق الصينية بعد زيارته الى الصين الشعبية[٢٠]، فعدته مجلة نيوزويك الامريكية "بلدوزر اليابان الالكتروني" لتحقيقه انتصارات دبلوماسية ضخمة بزيارته للصين الشعبية، وعقده اتفاقيات اقتصادية متعددة مع عدد من الدول التي زارها مما فتح اسواق العالم امام البضائع اليابانية[٢١]. فضلا عن حله المشكلات القائمة بين بلده والولايات المتحدة الامريكية[٢٢]، وهذا ما جعله يتصرف على انه باقي في الحكم على اساس انه المنقذ لليابان.

لم يدم تأثير الانتصارات والانجازات الاقتصادية والدبلوماسية التي حققها تاناكا في الشارع الياباني، فقد تسربت اخبار فضائح مالية ونسائية نالت من سمعة تاناكا وحزبه الحاكم[٢٣]، بعد ان فشلت كل الجهود المبذولة لابقاء تلك الفضائح في طي الكتمان

والسرية، ونفى تاناكا ما نسب اليه من تهم وقال "ان كل ما نشر او شيع هو من تصميم وتدبير خصومه السياسيين الذين يسعون الى الاطاحة به من المركز الذي يشغله"[٢٤]، وكان عليه للبقاء على رأس السلطة كسب تأييد الاحزاب والشخصيات السياسية المختلفة، لكن الدلائل الدافعة لكل دفاعه برزت الى العيان، فقد بلغت قيمة قصره في طوكيو ثلاثة ملايين دينار، ولديه دور اخرى في المنتجعات الجبلية لاتقل قيمة الواحد منها عن قيمة قصره[٢٥]، فكيف حصل تاناكا على كل تلك الاموال، وهو الصبي القروي الصغير الذي تحول فيما بعد الى مليونير[٢٦].

يبدو ان ثروة تاناكا كان مصدرها التلاعب على الحكومة واستغلال الحزب الحاكم، فقد اشارت مجلة يونشون اليابانية الشهرية ان دخل تاناكا السنوي (راتب) ٢٠ الف دينار، لكن لديه مداخيل كثيرة بصفته مساهماً كبيراً فيما لا يقل عن نصف درزينة من الشركات الصناعية الكميائية وشركات النقل، فأخبر تاناكا وزارة تحصيل الضرائب ان دخله عام ١٩٧٣، مئة الف دينار[٢٧]، واشار المعارضون لتاناكا انه باع قطعة ارض ملك مشاع للدولة لصديقه المقرب كينيي اوساتو الذي بدوره باع قطعه الارض بربح صاف بلغ ثلاث ملايين دينار، فأشترى احد شركات تاناكا الخاسرة بقيمة مليوني دينار وسعرها ٧٥٠ الف دينار[٢٨] .

من جانب آخر، كان تدخل للحزب الحاكم مبالغ ضخمة وصلت ما يقارب الى ٣١مليون دينار عام ١٩٧٢، حصل عليها من اصحاب المصانع والشركات والمصانع والمعامل، والتي قلت الى ٢٥مليون عام ١٩٧٣، بسبب العداء بين تاناكا وتوشيو دوكو رئيس اتحاد الصناعيين في اليابان ورئيس مجلس ادارة شركة توشيبا الكهربائية ورئيس مجلس ادارة شركة ايهي لصنع السفن[٢٩]، ووصفته مجلة يوتشون اليابانية بقولها"ان المال الزلال جاء عن طريق سوء استعمال الاموال العائدة للحزب السياسي الذي يترأسه تاناكا لكن المال الاكثر زلالاً هو ذلك المتوافر من التلاعب على الدولة في دفع الضرائب"[٣٠].

في تلك الاثناء تصاعدت الازمة الاقتصادية في اليابان بتزايد التضخم النقدي [٣١]، لذلك بدأت الاوساط السياسية في داخل الحزب الحاكم تعمل على اسقاط تاناكا الذي اساء الى حزبهم بعد ان كان "صانع المنجزات الياباني"[٣٢]، فنشبت معركة بين تاناكا الذي تمسك بمنصبه ودافع عنه، وبين الشخصيات الحزبية الاخرى التي وجدت من الضروري التخلص منه للمحافظة على مكانة وهيبة الحزب واصلاح ما تسببه من سوء السمعة للحزب، فحاول تاناكا شراء المؤيدين له، بتوزيع الاموال عليهم، فقد وزع مع مطلع عام ١٩٧٤، حتى استقالته في تشرين الثاني عام ١٩٧٤، ما يقارب ١٠٠مليون دينار[٣٣]، لذلك هدد وتوشيو دوكو بقطع المساعدات المادية عن الحزب الحاكم في حال استمرار الحزب على نهجه السياسي الذي ساده الانشقاق بقوله"على الحزب الليبرالي الديمقراطي ان يسعى كل جهده من اجل تغيير النظام الانتخابي، ومن اجل حل الكتل النيابية المتنوعة ضمن صفوفه ومن اجل تحسين طريقة الانفاق لديه، فاذا لم يتم ذلك كله فان الفعاليات الاقتصادية ستتوقف عن دفع العملة للحزب"[٣٤]، فاثرت تلك الفضائح في انخفاض الاصوات التي حصل عليها الحزب الحاكم، فلم يحصل تاناكا في آخر انتخابات الا على نسبة ١٨% وهي اوطأ نسبة حصل عليها رئيس وزراء ياباني بعد الحرب العالمية الثانية[٣٥]، وبدوره اثر في انتخابات مجلس النواب التي جرت اواخر حكم تاناكا، فلم يحصل الحزب الا على اغلبية قليلة جداً[٣٦]، فظهرت مشكلة ثانية امام الحزب وهي كيفية اجبار تاناكا المصر على تمسكه بمنصبه على الاستقالة؟

سارت الاجنحة السياسية في الحزب الحاكم على سياسة التخلص من تاناكا قبل اسابيع من تقديم استقالته في تشرين الثاني ١٩٧٤، فكلف اوهيرا وزير المالية التحقيق في التهم الموجهة لتاناكا بشأن اساليبه السياسية المشبوهة في مضاعفة ثروته في المضاربات العقارية المريبة التي مارسها، ومغامراته العاطفية باحتفاظه بأكثر من عشيقة[٣٧] واستقال عدد من السياسيين من حكومة تاناكا وعلى رأسهم فوكودا[٣٨]، لكن ذلك لو يؤثر به كثيراً الا بعد وصول الازمة الى حياته العائلية، فقد نشب خلاف بينه وبين ابنته التي نصحته بالاستقالة، فقال احد المقربين لتاناكا الذي وصف اوضاعه بأنها (ورطة) لايمكن حلها. عند وصولها الى عائلته فقال: "ان الساسة قادرون على تذليل المصاعب التي

يتعرضون لها خارج بيوتهم، ولكن اذا كانت لديهم متاعبهم في منازلهم ايضاً، فمن المؤكد انها ستؤدي الى تحطيمهم"[٣٩]، فأذعن تاناكا واعترف بأخطاءه معرباً عن اسفه لجلبه "العواصف الممطرة لبلاده"[٤٠]، وقال "انني انا المسؤول الوحيد الذي يلام على حقيقة شؤوني الخاصة التي ولدت سوء الفهم لدى الشعب، واني لأشعر بألم لا استطيع تحمله"، واضاف "اني اطمع في ان اجلو الحقائق ذات يوم، لكي استعيد تفهم الشعب لقضيتي، ولكن المشاكل التي تتطلب حلاً عاجلاً تتراكم داخل وخارج البلاد، ولهذا السبب فقد قررت ان اقدم استقالتي"[٤١]، فنتجت امام الحزب الحاكم مشكلة اختيار خليفة لتاناكا واعادة توحيد صفوفه .

لم يكن من السهل اختيار شخصية تنوب او تخلف تاناكا بسبب السياسة التي اتبعها الاخير وتركت مرارة كبيرة في الاوساط السياسية والحزبية، لاسيما انه في اعلانه استقالته لم يرشح احداً ليخلفه[٤٢]، فظهر على ساحة الحزب الحاكم اربع شخصيات سياسية مثلت الاجنحة البارزة في الحزب تنافست على رئاسة الحزب والحكومة هم:-

١- تاكيو فوكودا العمر ٦٩عام.
٢- ماسايوشي اوهيرا بعمر ٦٤عام.
٣- ابيشابورو شينا بعمر ٧٦عام.
٤- تاكيو ميكي بعمر ٦٧ عام[٤٣].

وكان فوكودا واوهيرا اقوى المرشحين لامتلاكهم اجنحة قوية داخل الحزب[٤٤]، لان ميكي لا يمتلك تأييداً قوياً في الحزب، فضلاً عن كونه (مثالياً جداً) ودعا الى اجراء اصلاح داخلي في الحزب الذي لم ينل تأييد الكثير من السياسيين في الحزب الحاكم[٤٥].

ولابعاد الانشقاق والصراع داخل الحزب الحاكم كلف شينا اكثر الزعماء السياسيين احتراماً في وسط الحزب الحاكم ونائب رئيس الحزب، للتوصل الى شخصية مناسبة تحتفظ للحزب بمنصبه وتصلح ما سببته فضائح تاناكا ، فعمل ليلاً ونهاراً بعقد الاجتماعات مع زعماء الحزب واعضاء البرلمان، وبعد مشاورات مطولة توصل الى

قناعة بأن اختيار اوهيرا او فوكودا سيؤدي الى انشقاق خطير في صفوف الحزب، والذي يتسبب في فقدان الحزب للحكم(٤٦)، لاسيما بعد فضائح تاناكا التي ادت الى الاستقالة(٤٧).

نجح شينا في اقناع الزعماء السياسيين ان افضل طريقة لتحسين صورة الحزب تتم بأصلاح عملية تمويل الحزب والانتخابات الداخلية، وتكللت جهوده بعقد اجتماع لكل زعماء الحزب، فطرح اسم مرشحه ميكي لرئاسة الحزب على اساس انه الاوفر حظاً والاكثر كفاءةً على تنفيذ اصلاحاته التي اعلن عنها(٤٨)، لكن على ما يبدو ان الخبر فاجأه وأذهل بقية الزعماء حتى ميكي نفسه الذي عبر عن موافقته بالاشارة، واصر اوهيرا وفوكودا على التشاور مع انصارهما قبل ابداء الموافقة، وسرعان ما حصل بتأييد شينا تزايد التأييد لميكي بين اعضاء الحزب، فأضطر امام تصاعد الموقف كل من اوهيرا وفوكودا على الموافقة على ترشيح ميكي(٤٩)، ويبدو ان اختيار ميكي كان اختيارا موفقا في تلك المدة بتوحيد صفوف الحزب . وهذا ما عبر عنه تاناكا نفسه بقوله:" اذا كان الحزب في امس الحاجة الى الوحدة، فقد ازف الوقت الان"(٥٠).

يعد ميكي اول شخصية سياسية وصلت الى رئاسة الحزب والوزارة، من دون صراعات ومشاكسات ضمن اجنحة الحزب الديمقراطي الحر، فظمت وزارته جميع الاجنحة السياسية للحزب الحاكم، مما رجح ان تكون حكومة ذات فعالية اوسع من الوزارة السابقة لتاناكا(٥١)، وشاع في الاوساط السياسية اليابانية ان فوكودا وميكي عقدا صفقة سرية بتسليم ميكي لرئاسة الحزب الى فوكودا بعد انتهاء مدة رئاسته وهي ثلاث سنوات(٥٢)، كما برز على الساحة السياسية قناعة بأن الفضل في استقرار الوضع السياسي يرجع الى مهارة ومكانة شينا في ادارة دفة الامور، مما اعطى انطباعاً بتمتعه بنفوذ واسع بين الدوائر السياسية ودوائر رجال الاعمال (في البلاد) لدرجة ان حكومة ميكي سميت بـ(حكومة شينا) الذي عد في الظاهر الشخص الثاني في الحزب وعملياً هو الشخص الاول في الحزب(٥٣)، وحددت مهمة ميكي بمعالجة جراح الحزب ومعالجة جراح الشعب، وانتشرت قناعات بأن حكومته ستنجح الى حد كبير في مهمتها

لتأييد فوكودا واهيرا وتاناكا لحكومته[٥٤]، وحدد ميكي في خطابه الاول امام البرلمان الخطوط العامة لسياسة حكومته بأنها تتمثل في مكافحة التضخم والانكماش ونقص الطاقة والطعام، وتمسكه بسياسة اليابان التقليدية بالتأكيد على الصداقة مع جميع الدول والسعي لعقد اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي والصين، ودعا الى اتباع سياسة الاستهلاك من النفط من دون الاضرار بالاقتصاد الياباني[٥٥]، ولتوافر المنتجات النفطية التي تستورد اليابان اكثرها من الشرق الاوسط زار ميكي ثمانية دول عربية في مقدمتها العراق [٥٦]. ولكن السؤال الذي يمكن اثارته الى أي مدى سيستمر فوكودا واهيرا الطامعين والطموحين في الحصول على منصب رئاسة الحزب والحكومة، في تأييدهما لحكومة ميكي؟ وهذا ما قد يدخل اليابان في محنة سياسية كبيرة.

في الواقع ان سياسة ميكي الجادة في اصلاح الحزب الحاكم اثارت حفيظة الاجنحة السياسية والزعماء السياسيين في الحزب الحاكم وخارجه وعلى رأسهم شينا الذي له الفضل الاول والاخير في ايصال ميكي الى رئاسة الحزب، فقد اصر ميكي على تشديد القيود المفروضة على مكافحة الاحتكارات، وخطى نحو التصالح مع الحركة العمالية وفتح حواراً مع جمهورية كوريا الديمقراطية [٥٧]، ومما زاد من استياء الزعماء من ميكي اصراره على الاستمرار بالتحقيق في فضيحة لوكهيد الامريكية التي دفعت ١٢مليون دولار رشاوي الى رجال الاعمال اليابانيين لترويج مبيعات الشركة[٥٨]، لكن التنافس السياسي على السلطة في الولايات المتحدة الامريكية طور التحقيق في الولايات المتحدة بشأن المتورطين في قضية لوكهيد ، التي اكدت على توافر الادلة التي تدين عدد من الشخصيات الحكومية اليابانية، فطلب الوفد الياباني من لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي ان تزود البرلمان الياباني بكل الادلة التي يتم الحصول عليها، فوافقت وزارة العدل الامريكية باجراء مرافعات في محكمة اتحادية بحظور الوفد الياباني لطرح الاسئلة على المسؤولين في شركة لوكهيد[٥٩]، ويبدو ان شينا كان من بين السياسيين اليابانيين الذين وردت اسمائهم في لائحة المتورطين بالرشاوي، فشن حملة واسعة ضد ميكي، وعقد اجتماعات متعددة مع السياسيين اليابانيين لحشد التأييد لأقصاء ميكي من الحكومة

واستبداله بشخصية توقف التحقيق بقضية شركة لوكهيد، وكان ابرز ما حققه في هذا المجال اقناع اوهيرا وزير المالية وفوكودا نائب رئيس الوزراء بتقديم استقالتهما من الحكومة لاحراج موقف ميكي واضعافه[٦٠]، وبعد ذلك قدم ستة من وزراء حكومة ميكي ممن ينتمون الى الحزب الحاكم استقالاتهم[٦١]، ولحقهم ستة من اعضاء البرلمان بتقديم استقالاتهم من الحزب الديمقراطي الحر احتجاجاً على تورط قيادات في الحزب بفضيحة لوكهيد[٦٢]،

لقد وصل الخلاف بين زعماء الحزب الحاكم اعلى درجاته فهناك مجموعة تؤيد ميكي وهناك تنافس وصراع بين شينا وفوكودا على المنصب، وهذا يعني ضرورة اقصاء ميكي عن طريق البرلمان، ولا يمكن تحقيقه الا بتأييد احزاب المعارضة التي كانت تعد ميكي افضل السيئين كما جاء على لسان احد الساسة اليساريين (المعارضة) قائلاً :"ان ميكي هو احسن ما في الشلة السيئة، فلماذا نطرد الاحسن لنأتي بالاسوء"[٦٣]، ومما زاد في تعقيد الامور على منافسي ميكي حصول الاخير على وثائق قضية لوكهيد، فأعطته سلاحاً قوياً لمنافسة شينا[٦٤]، لاسيما بعد تأكد وزارة العدل اليابانية على ان ما يقارب ١٣٠ شخصية سياسية كبيرة في اليابان متورطه في فضيحة لوكهيد، فأصر ميكي على مواصلة محاربة المفسدين رغم الانتقادات التي وجهت اليه من خصومه "ضعفه في البرلمان واخفاقه في معالجة الفضيحة"[٦٥]، فوصل الامر الى طريق مسدود بين الطرفين ،وصرح ميكي بعدم اجراء أي انتخابات جديدة في البلاد لحين نشر تفاصيل فضيحة لوكهيد على الرأي العام[٦٦]، وبعد نشر الوثائق اضطر ميكي الى تقديم استقالته بعد ان فشل الحزب من تحقيق اغلبية ساحقة، وما ظهر عليه الحزب من صورة هزيلة وسيئة بسبب تلك الفضائح، فأعلن ميكي تحمله مسؤولية المظهر السيئ الذي ظهر عليه الحزب لنشره اخبار فضيحة لوكهيدا، فجرت انتخابات لرئاسة الحزب فاز بها فوكودا بالاجماع فتسلم رئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي والحكومة في اليابان[٦٧].

تنافس اجنحة الحزب الديمقراطي الليبرالي على السلطة ١٩٧٨-١٩٨٢ :-

نجح الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في الانتخابات المحلية التي جرت في ٨ نيسان١٩٧٨، من الحاق اقصاء تام لليسار الذي نتج عن هزيمته في الانتخابات فقدانه المدن الكبرى اليابانية التي سيطر على ادارتها في انتخابات عام ١٩٧٦، وفي مقدمتها مدينة طوكيو لدرجة ان مينون محافظ طوكيو الاشتراكي، لم يرشح نفسه في انتخابات عام ١٩٧٨ [٦٨]، وفاز سوزوكي الذي شغل منصب نائب رئيس عمدة طوكيو منذ العام ١٩٥٩، بمنصب عمدة طوكيو على منافسه الاشتراكي اوتا، الذي ادى دوراً بارزاً في المظاهرات النقابية التي حدثت في ربيع عام ١٩٧٨، بفارق ٣٠٠ الف صوت ، ويعود الفضل في ذلك الى التأييد الذي حصل عليه سوزوكي من الاحزاب اليمينية المتمثلة بحزب المركزية والحزب الديمقراطي الحر وحزب الكوميتو ذو النزعة البوذية الذي اصبح له شأناً واضحاً في المسرح السياسي الياباني[٦٩].

اثبتت نتائج الانتخابات المحلية لعام ١٩٧٨، انهيار قوى اليسار امام قوى اليمين الحاكم، فقد اصبح من الصعب توحيد المعارضة لمواجهة الحزب الحاكم، لاسيما بعد نجاح حزب الكوميتو من احتواء عدد من التنظيمات السياسية، وبالوقت نفسه العزلة التي عاشها حزبي الاشتراكي والشيوعي وضعفهما، مما اضعف من تأثيرهما في الساحة السياسية اليابانية[٧٠]، فبعد ان كانت الاحزاب اليسارية تسيطر على ٤٥% من المجالس البلدية اليابانية نتيجة لتبنيه سياسة المطالبة بحقوق الشعب الياباني بتوافر مجانية العلاج للمسنين ومكافحة التلوث وحل مشاكل النقل وغيرها من المطالب، غير ان الحكومة التي يرأسها الحزب الديمقراطي الحر لم تساند اجراءات البلديات التي تساهم في حل المشكلات التي تواجهها، بل على العكس زادت في المصاعب امام ادارة اليساريين لمجالس البلديات لتظهره بمظهر العاجز عن ادارة تلك المجالس[٧١]، وفضلاً عن ذلك نجح الحزب الحاكم في استغلال العزلة التي عاشها اليساريون وعدم قدرتهم على تكييف سياستهم حسب تغير الاوضاع[٧٢].

على الرغم من التقدم الذي ناله الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية لعام ١٩٧٨، وفرض سيطرته على اغلب الادارات الحكومية والتراجع الواضح لليسار المعارض، مما صب في صالح تقوية موقف اوهيرا في انتخابات عام ١٩٧٩، غير انه بقى يعاني من ملاحقة شبح الفضائح المالية التي اضفت طابعها على الحياة السياسية في اليابان، لاسيما ان المتورطين في تلك الفضائح هم اعضاء في حزبه المحافظ ومن الشخصيات التي ترأست الوزارات السياسية من قبله(٧٣).

دعا اوهيرا بوقت مبكر جداً لاجراء انتخابات لمجلس النواب الياباني، وبالتحديد قبل ثلاثة عشر شهراً من موعدها المحدد(٧٤)، وعد قراره مفاجئاً في الاوساط السياسية، ولكن عندما ننظر الى نتائج استفتاء الرأي العام الذي اجرته بعض الصحف، والتي اكدت نتائجها المغرية لصالح الحزب الديمقراطي الليبرالي بأنه يتمتع بشعبية لم يتمتع بها منذ خمسة عشر عاماً(٧٥)، فطمح اوهيرا من تقديم الانتخابات ظناً منه انه سيحقق مجموعة من الاهداف في صالحه، اولها زيادة مقاعد حزبه البرلمانية لتصل الى ٢٧١ مقعد، وهي النسبة التي تؤهل الحزب لحكم البلاد من دون الرجوع الى الاحزاب الاخرى، وبالوقت نفسه يهمش احزاب المعارضة، كما اراد تقوية كتلته في داخل الحزب الحاكم على حساب كتل ميكي وفوكودا وناكاسوني(٧٦)، فضلاً عن رغبته بتقوية مركزه في الحزب قبل اجراء انتخابات رئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي في كانون الاول من العام ١٩٨٠(٧٧).

وقع اوهيرا بخطأ افقده مساندة الناخبين والكتل السياسية الاخرى في داخل حزبه، فقد اعلن في حملته الانتخابية عن نيته رفع نسبة الضرائب بفرض ضريبة جديدة تمكنه من الاستغناء عن الحاجة الى اصدار سندات ذات فائدة عالية على الخزينة لتغطية العجز في الميزانية، والتي تغطي ٤% من الميزانية في موعد اقصاه عام ١٩٨٥(٧٨)، فأثار ضده السخط الشعبي وحزبه الذي صدر تصريح عنه جاء فيه" انه لا حاجة مستعجلة هناك الى اعتماد نوع من انواع ضريبة القيمة المضافة"(٧٩)، وعد مسؤولو الحزب الحاكم ان اجراء الانتخابات في غير موعدها المحدد (غلطة)،وعبر

احد اعضاء الحزب الحاكم عن معارضته لقرار زيادة الضرائب وحمله المسؤولية بقوله:"انه هو الذي خلق المشكلة وعليه تترتب كامل عقباها"[٨٠]، فاضطر اوهيرا العدول عن موقفه قبل اسبوعين من اجراء الانتخابات، لاسيما بعد ان ظهرت نتائج استفتاءات الراي العام بأن ثلاثة ارباع الناخبين عارضوا فكرة زيادة الضرائب[٨١]، كما تزامن مع تلك المدة زيادة التضخم وسوء الاوضاع الاقتصادية للبلاد[٨٢]، واعلان اوهيرا استحالة تخفيض النفقات الحكومية ووضع حد للتبذير في تلك النفقات[٨٣].

وفي مجال اخر، انتشرت الشائعات قبل الانتخابات مفادها ان بعض المؤسسات العامة والوكالات اعطت دفعات مالية غير مشروعة الى الموظفين، ومكافأت غير رسمية مستندة تلك الشائعات على بيانات مزورة، مما اثار مخاوف وقلق الناخبين بشأن نزاهة وصحة الطريق الذي يسير عليه الحزب الديمقراطي الليبرالي[٨٤].

يبدو ان عدول اوهيرا عن قراره بفرض ضرائب جديدة لم يأت ثماره او بعبارة اخرى فات الاوان لانه جاء متأخراً قبل اسبوعين من اجراء الانتخابات، كما ان احزاب المعارضة استغلت كل تلك النزاعات والخلافات بين السياسيين في الحزب الحاكم، فصممت على التكتل لانهاء وجود الحزب الديمقراطي الليبرالي على رأس السلطة في اليابان[٨٥]، فقد ظهرت ثلاث كتل داخل الحزب الحاكم يترأسها ميكي وتاناكا واوهيرا الذي اصبحت كتلته اقوى الكتل البرلمانية مما انعكس سلباً على الحزب، لاسيما بعد تخلي او تنصل ميكي عن مسؤولياته تجاه اوهيرا[٨٦].

جرت انتخابات مجلس النواب الياباني في السابع من تشرين الاول ١٩٧٩، بمشاركة احزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، والاحزاب اليمينية وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الليبرالي، وجاءت نتائجها مخيبة لامال اعضاء الحزب الحاكم، والتي عدت نكسة جديدة يمنى بها الحزب الحاكم، وحمل اوهيرا مسؤولية هذا الاخفاق لتسرعه في حل مجلس النواب، واجراء الانتخابات قبل اوانها، فقد حصل الحزب الديمقراطي الليبرالي على ٢٤٨ مقعداً من مجموع ٥١٠ مقعداً في مجلس النواب، وهو العدد نفسه الذي كان يحتفظ به في البرلمان السابق،

ويعود هذا الاخفاق الى ما ذكرنا اعلاه، لكنه لايعني ان الحزب الحاكم فقد سيطرته على تأليف الحكومة، إذ انه حصل على ٤٤.٥% من مجموع الاصوات، وازداد عدد الناخبين الذين صوتوا له ٤٠٠ الف صوت مقارنةً بما حصل عليه الحزب في انتخابات عام ١٩٧٦[٨٧]. وما يلفت النظر او المفارقات ان ما عد انتكاسة بحق الحزب الحاكم بسبب نتائج الانتخابات هي نفسها تعد اول زيادة حققها الحزب الحاكم في مشاركاته في انتخابات مجلس النواب منذ عام ١٩٥٥[٨٨]. وهنا يمكن اثارة تساؤل في غاية الاهمية كيف سيتمكن اوهيرا من تأليف حكومته مع المعارضة الموجودة داخل حزبه والانقسامات التي اصابته؟ وكيف يحقق الاغلبية المطلوبة في تمرير سياسة حزبه؟

بعد انتهاء الانتخابات وفوز الحزب الديمقراطي الليبرالي ب ٢٤٨ مقعداً وحصول المعارضة على ١٥٠ مقعداً منها ٣٩ مقعداً للحزب الشيوعي الياباني و١٠٧ مقعداً للحزب الاشتراكي الياباني و٤ مقاعد لحزب الاتحاد الليبرالي المنشق عن الحزب الديمقراطي الليبرالي عام ١٩٧٦[٨٩] ، فأين تكمن خطورة المعارضة في البرلمان على الحزب الحاكم؟

استقالت الحكومة اليابانية برئاسة اوهيرا المتكونة من ٢١ وزيراً، وفق لوائح الدستور الياباني التي تحتم على الحكومة الاستقالة بعد اعلان نتائج الانتخابات[٩٠]، لتترك اليابان قرابة شهر من دون حكومة رسمية، إذ ساد الانقسام بين فئات او كتل الحزب الحاكم، ووصل درجة متأزمة بين فوكودا واوهيرا للفوز برئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي، لدرجة ان مجلس النواب الجديد الغى جلسة كانت مقررة لانتخاب رئيس الحكومة اليابانية[٩١]، وقد ساند تاناكا رئيس الوزراء السابق اوهيرا في تنافسه مع فوكودا، فاستمر في ممارسة منصبه مؤقتاً كرئيس وزراء متجاهلا كل طلبات حزبه بتقديمه الاستقالة من رئاسة الحزب والاعتراف بخطأه وتحمله مسؤولية الاخفاق في الانتخابات[٩٢]، فبدأت سلسلة من المفاوضات بين اعضاء الحزب الحاكم الغاضبين على اجراءات اوهيرا، فطلبوا من اوهيرا وضغطوا عليه منح المناصب

الوزارية الحساسة الى شخصيات لها مكانة مرموقة في الحزب الحاكم[٩٣]،وبالمقابل طالبت المعارضة منحهم تلك المناصب الوزارية[٩٤]، الا انه لم يصغ لاحد او يذعن لمطالبهم، واستند على كتلته داخل الحزب التي اصبحت اقوى كتلة في الحزب ومجلس النواب[٩٥].

في تلك الاثناء، تحركت قوى المعارضة لتوحيد جهودها في محاولة لانهاء وجود الحزب الديمقراطي الليبرالي على رأس السلطة في اليابان، إذ اتفق حزبا الاشتراكي الياباني والشيوعي الياباني على التنسيق بينهما لتحقيق هدفهم المشترك[٩٦]، وباشر الحزب الاشتراكي الياباني على التنسيق مع نقابات العمال، فدعا مجلس اتحاد نقابات العمال لعقد جلسة يناقشون فيها سبل التعاون المشترك بينهما، وتحديد سياستهما في المستقبل، ولادراك الحزب الاشتراكي وجديته في هذا العمل حاول كسب الدعم الخارجي، فقرر ارسال بعثات الى كل من الولايات المتحدة الامريكية واوربا والشرق الاوسط لشرح وتوضيح اجراءات الحزب في مواجهة الحزب الديمقراطي الليبرالي[٩٧].

يبدو ان الانتعاش الذي حصلت عليه احزاب المعارضة لم يكن الا نجاحاً ظاهرياً فهي لايمكنها ممارسة سلطات فعالة ومؤثرة في البرلمان مقارنةً بما كانت تتمتع به في البرلمان السابق[٩٨]، فالزيادة في عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الشيوعي الياباني البالغة ٣٩ مقعداً بعد ان كانت لديه ١٩ مقعد، كانت على حساب الحزب الاشتراكي الذي فقد ١٠ مقاعد في البرلمان، كما فقد حزب الاتحاد الليبرالي ٩ مقاعد بعد حصوله على ٤ مقاعد في الانتخابات بعد ان كان يمتلك ١٣ مقعداً في انتخابات عام ١٩٧٦[٩٩]، لكن احزاب المعارضة تأمل في استغلال الغياب المستمر لاغلبية اعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي في جلسات مجلس النواب مما يتيح لها ممارسة تأثير فعال في المجلس[١٠٠]، لاسيما توسع الخصومات والخلافات بين كتل الحزب الديمقراطي الليبرالي التي زادت من الهوة بين اوهيرا وبقية رؤساء الكتل الاخرى.

لم يقف اوهيرا مكتوف الايدي امام تلك التهديدات سواء التي كانت من داخل حزبه ام من المعارضة، فعمد على استمالة النواب المستقلين المحافظين للوقوف الى جانبه والبالغ عددهم ١٠ نواب ، وهم اعتادوا على مساندة الحزب الديمقراطي الليبرالي[١٠١].

عقد اوهيرا مع بقية زعماء الكتل السياسية في حزبه جلسة برلمانية خاصة في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٩،للتوصل الى حل يرضي جميع الاطراف بتوزيع الحقائب الوزارية بصورة عادلة على الكتل التي يتزعمها ميكي وفوكودا وياساهيرو ناكاسوني وزير الدفاع السابق، وتاناكا[١٠٢]، فضلاً عن محاولات اوهيرا كسب تأييد احزاب الوسط المتمثلة بحزب كوميتو وحزب الحكومة النظيفة البوذي[١٠٣]، فطلب ميكي من اوهيرا تقديم استقالته من رئاسة الحزب وعدها(مسألة شرف)[١٠٤]، واصر فوكودا منافس اوهيرا على رئاسة الحزب على ضرورة العمل بالشكل الذي يحقق وحدة الحزب، بينما بقى ناكاسوني احد الطامحين في منصب رئاسة الوزراء صامتاً[١٠٥].

عقدت الجلسة الخاصة في السادس من تشرين الثاني ١٩٧٩، لانتخاب رئيس الوزراء ففاز اوهيرا بـ ١٣٨ صوت مقابل ١٢١ صوت لفوكودا، وهو فارق بسيط من الاصوات. وما يلحظ ان الحزب الديمقراطي الليبرالي شهد لاول مرة تنافس مرشحين من اعضائه على رئاسة الوزراء، فقضى الحزب في انقساماته وخصوماته وتنافس اعضائه مدة شهر كامل لاختيار رئيس الوزراء، فصرح ناداؤو الناطق باسم مجلس النواب ان الحزب الديمقراطي الليبرالي"اضاع فترة شهر كامل بأنهماكه بمسألة الانقسام وانتخاب رئيس الوزراء من وقت الامة وعمل على تأخير فترة الانتخاب بسبب اختلافاته الطويلة، وهذا يتمشى عكسياً مع المصالح السياسية للحزب الحاكم"[١٠٦].

اعلن اوهيرا عن تأليف وزارته الجديدة في الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٩، التي ضمت ٢٢ وزيراً، ولم يحتفظ أي وزير بمنصبه السابق[١٠٧] ، وجاء في قرار تأليف الحكومة الجديدة :

١. سايوشي اوهيرا رئيس الوزراء.
٢. تاداؤو فرنيشي وزير العدل.
٣. سايورو اوكيتا وزير الخارجية.
٤. تويورو تاكيثيتا وزير المالية.
٥. ماسايوشي اوهيرا وزير التربية والتعليم.
٦. كيوتشي تورو وزير الصحة.
٧. كابون موتو وزير الزراعة والغابات والاسماك.
٨. يوشيتاكي سازاكي وزير الصناعة والتجارة الدولية.
٩. اوسايورو تشيزاكي وزير النقل.
١٠. ماساؤو اونيشي وزير المواصلات والبريد.
١١. ناكاؤو فوجيتامي وزير العمل.
١٢. آي ايتشي واتانابي وزير الانشاء والتعمير.
١٣. ماساهارو جوتودا وزير الشؤون الداخلية والرعاية.
١٤. ماسايوشي ايتو وزير دولة(رئيس سكرتارية رئاسة الوزراء).
١٥. كيزو اوبوتشي وزير دولة(مدير عام مكتب رئيس الوزراء).
١٦. سوسوكي اونو وزير دولة(مدير عام وكالة الشؤون الادارية).
١٧. انجي كوبوتا وزير دولة(مدير عام وكالة الدفاع الذاتية).
١٨. كيجيرو شوجي وزير دولة(مدير عام وكالة التخطيط الاقتصادي).
١٩. يوجي اوسادا وزير دولة(مدير عام وكالة العلوم والتكنلوجيا ورئيس هيئة الطاقة)[١٠٨].

امتاز عام ١٩٨٠، بأهمية بالغة في الساحة السياسية اليابانية لوقوع حدثين في غاية الاهمية بالنسبة الى ادارة البلاد وحكمها، اولهما، انتخاب نصف اعضاء مجلس الشيوخ، والحدث الاخر، انتخاب رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، وبطبيعة الحال يعني انتخاب رئيس الوزراء[١٠٩]، كما نوهنا اليه سابقا وفق تقاليد الحزب الديمقراطي الليبرالي بان يكون رئيس الحزب هو نفسه رئيس الوزراء.

بدأت الشائعات والاخبار تتناقل في الساحة السياسية اليابانية عن بقاء اوهيرا في منصبه رئيساً للحزب والحكومة، واقترن بقاءه في منصبه على ما يحققه حزبه من انتصارات في انتخابات مجلس الشيوخ، لان فشله في انتخابات مجلس الشيوخ يعني احتمال حدوث انقلاب ضده بقيادة خصومه في الحزب(١١٠)، وكان توكوسا بورو كوساكا مدير وكالة التخطيط الاقتصادي ابرز المنافسين لاوهيرا، فقد فاز في انتخابات رئاسة الحزب عام ١٩٧٨، بالمرتبة الثالثة بعد اوهيرا اولاً وفوكودا ثانياً(١١١)، وظهر على مسرح الاحداث طامحا في انتزاع رئاسة الوزارة والحزب من ايدي اوهيرا، فباشر بتأليف ما عرف بأسم""مجموعة الثمانين" لعدم امتلاكه كتلة خاصة به في داخل الحزب ومجلس النواب اسوة بمنافسيه من زعماء الحزب الاخرين الذين امتلك كل واحد منهم كتلة من النواب تدعو له وتسانده(١١٢)، فقد اعتمد في ترشيحه قبل تأليفه "مجموعة الثمانين" على عشرين عضواً برلمانياً كل واحد منهم ينتمي الى كتلة احد زعماء الحزب، غير انه استغل ما حققه من مكانة سياسية كونه رجل اعمال مارس النشاط السياسي، فأصبح لديه نفوذ لايستهان به في الدوائر السياسية والاعمال معاً، فضلاً عن نجاحه في حصوله على مركزاً "منيعا" بين رجال الحزب الحاكم(١١٣)، فأكد لاعضاء كتلته في احد الاجتماعات قائلاً: "يجب ان نتحد وننتصر"، فعد ذلك ترشيحاً غير مباشر له للانتخابات(١١٤).لكنه في العلن انكر مسألة ترشيحه مؤكداً ان"مجموعة الثمانين انما شكلت لتكون قوة دافعة لاستعادة الحيوية والاستقرار لحزب (المحافظين) وتمكينه من تحديث نفسه خلال الثمانينات"(١١٥). ويبدو انه لم يكن راضياً عن سياسة الحزب بشكل عام وسياسة اوهيرا بشكل خاص في تسيير امور اليابان، لكنه لايريد الانفصال او شق صف الحزب الديمقراطي الليبرالي، وانما سعى في تصريحاته قبل الانتخابات الى ضرورة العمل للحفاظ على وحدة صف الحزب والتخلص من امور الفساد التي سادت تصرفات الحكومة، لانها الحل الوحيد برأيه لاعادة الثقة بالحزب بين الناخبين فقال:"سوف يكون مصير السياسات اليابانية الفشل اذا لم نبذل جهداً لتصحيح الموقف السياسي، فلا يمكننا البقاء سلبيين في الوقت الذي يتفشى الفساد في بيروقراطية الحكومة وسواها، ومهمتنا هي تطهير الجو السياسي الذي يقوده الحزب"(١١٦)، واعتمد كوساكا في ترشيحه لمنصب رئاسة

الحزب على تسعة نواب لاينتمون الى كتلة معينة داخل الحزب، وانما هم شخصيات تقلدت مناصب وزارية وحزبية في الحكومات السابقة، لكنهم تركوها لسبب او لاخر، اهمهم سوناو سوتودا ونوشيو كيمورا وزيران سابقان للخارجية واساو ميهارا المدير العام السابق لمكتب رئيس الوزراء وميشيتا ساكاتا المدير العام السابق لوكالة الدفاع وسيسكه اوكوما وزير التعليم السابق، وتأتي اهمية هذه الشخصيات لما لهم من جاذبية ونفوذ بين ابناء الشعب لكونهم"خبراء كل في ميدانه"(١١٧).

ان حقيقة الامر ان "مجموعة الثمانين" ما هي الا نقطة الانطلاق لتأليف كتلة جديدة داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي لتكون منافساً جديداً على رئاسة الحزب والوزارة في الانتخابات القادمة. وهذا ما نلمسه صراحة في تصريح احد معاوني كوساكا بقوله:"اننا نود ان نضاعف عدد اعضاء هذه المجموعة [الثمانين] واستقطاب اكبر عدد ممكن من النواب المحافظين لكي تحولها الى كتلة في المستقبل القريب"(١١٨) ، فكثفت "مجموعة الثمانين" نشاطهم داخل حزبهم وبين الشعب لتحقيق اهدافهم في كسب التأييد الشعبي والحزبي(١١٩).

والمرشح الثالث شنتارو ابي رئيس مجلس الشؤون السياسية في الحزب الديمقراطي الليبرالي، والمرشح الرابع ونوبورو تاكيشنا وزير المالية في حكومة اوهيرا(١٢٠).

لم يكن التنافس داخل كتل الحزب الديمقراطي الليبرالي فقط على رئاسة الحكومة ، التي كانت على ثقة بانتصارها في انتخابات مجلس الشيوخ، فقد شهدت الساحة السياسية اليابانية تحرك احزاب المعارضة لاقامة تعاون وتحالف فيما بينها للفوز بانتخابات مجلس الشيوخ، وارغام الحزب الديمقراطي الليبرالي على تأليف حكومة ائتلافية(١٢١).ولتحقيق التقارب اعلن اتشيوا سوكاتا رئيس الحزب الاشتراكي الياباني رفضه اشراك الحزب الشيوعي الياباني في الحكومة الائتلافية التي تضم الحزب الاشتراكي وحزب كومي المعتدل، مما ساعد على تقارب الحزبين بعقد اتفاق رسمي لتأليف الحكومة الائتلافية بعد خسارة الحزب الديمقراطي الليبرالي في انتخابات مجلس الشيوخ، ويبدو ان كلا الطرفين

كانا متأكدان وعلى ثقة تامة بالفوز بانتخابات مجلس الشيوخ الذي سيحدد شكل الحكومة اليابانية.

مع حلول انتخابات مجلس الشيوخ في حزيران عام ١٩٨٠، اصاب الحزب الديمقراطي الليبرالي حالة التمزق بين كتلتين رئيستين، احداهما التي تؤيد اوهيرا والاخرى تعارضه، ولم تنته تلك الانقسامات الا بموت اوهيرا قبل الانتخابات، ولتحقيق وحدة صف الحزب الحاكم اختير سوزوكي رئيساً للحزب الذي عرف بميوله ونزعته التوفيقية واتباعه المرونة كحل وسط بين الاجنحة المتنافسة في الحزب، والذي نال موافقة الجميع ليفوز الحزب الديمقراطي الليبرالي بانتخابات مجلس الشيوخ وهيمنته على السلطة، ومنيت المعارضة بهزيمة ثانية حالت دون مشاركتها في الحكم(١٢٢).

استمرت النزاعات بين الكتل السياسية في داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي طوال رئاسة سوزوكي، لكنها لم تتجرأ على اعلان ذلك بشكل صريح او بعبارة اوضح ان اجنحة الحزب المختلفة كانت تعد العدة لتولي منصب رئاسة الحزب في حال تخلي سوزوكي عن ترشيح نفسه، وهذا ما نلمسه في الاعمال التي واجهت سوزوكي، فقد تأزمت الاوضاع الاقتصادية في البلاد وفشله في معالجتها(١٢٣)، ومع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي المقرر عقدها في منتصف تشرين الثاني ١٩٨٢، اعلن زينكو سوزوكي بشكل مفاجئ في الثاني عشر من تشرين الاول من العام نفسه، انسحابه وعدم ترشيح نفسه لرئاسة الحزب والوزارة للمرة الثانية، واستدعى في اليوم نفسه كلا من نيكايدو سكرتير عام الحزب ومسؤولي اجهزة الحزب التنفيذية الاربعة، واخبرهم بقراره، وطلب منهم توفير مناخ ملائم لايجاد زعيم جديد للحزب والوزارة ليكمل منجزات ومهام الحزب والوزارة، ولاسيما في الامور المالية والادارية(١٢٤).

واختلفت تفسيرات انسحاب سوزوكي، فقد اعلن بنفسه ان سبب انسحابه من اجل تمكن الحزب من تجاوز حالة التمزق والخلافات التي سادت بين كتل الحزب الرئيسة، والتي سببت فراغاً سياسياً داخل الحزب، لاسيما ان هناك عناصر داخل الحزب عملت على ايجاد عراقيل امام الكتلة الرئيسة في انتخابات عام ١٩٨٠(١٢٥). في حين اجمعت

احزاب المعارضة على ان انسحاب سوزوكي ما هو الا دليل على عجزه في معالجة المشكلات المالية ، والمشاكل الداخلية الاخرى التي عانت منها البلاد طوال حكم الحزب الديمقراطي الليبرالي[١٢٦]، واكد الحزب الشيوعي ان النزاعات الداخلية في الحزب الحاكم هي السبب في استقالته بما جاء على لسان الناطق بأسمه "ان الازمات الخطيرة التي يعاني منها الحزب الحاكم والاكاذيب الجارية من وراء وامام سوزوكي هي التي تفسر اعلان استقالته المفاجئ"[١٢٧]، واشار الحزب الاشتراكي انه "ليس بوسع الحزب الحاكم بحكم تركيبته السياسية ان يحل المشاكل القومية للبلاد"[١٢٨].

في الواقع ان طبيعة الازمة التي مر بها الحزب الحاكم منذ سنين طويلة لاتزال تلقي بضلالها على المسرح السياسي الياباني كلما اقترب موعد انتخاب رئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي، ويبدو ان الازمة هذه المرة كانت قاسية وعنيفة نتيجة للصراع المرير بين كتل الحزب، وادراك سوزوكي حتمية فشله وخسارته في المعركة الانتخابية مما يفقده منزلته السياسية في جلبة هذا النزاع الداخلي،فأراد حفظ ماء الوجه وسمعته السياسية[١٢٩]، ولايمكن ان نستبعد ما قاله بنفسه بأنه اراد ابعاد الحزب عن تكرار مأساة حالة التمزق التي مر بها نتيجة الصراع بين الكتل الرئيسة عام ١٩٨٠[١٣٠]، كما مر بنا .وانه كان بالامس القريب المنقذ للحزب ووحدة صفه، فلا يريد ان يكون السبب في اعادة التمزق لصفوف الحزب.

كانت ردود الفعل متباينة بين كتل الحزب والمعارضة، لكن العامل المشترك بينها ان الجميع تفاجأوا بقرار سوزوكي، ولم يكن احداً منهم ينتظر مثل هذا القرار، فطالب الحزب الاشتراكي بتخلي الحزب الحاكم عن السلطة وتسليمها الى "الاشتراكيين"[١٣١]، واتجهت جميع كتل الحزب الى عقد الاجتماعات الطارئة لتدارس الموقف واتخاذ القرارات الجريئة، فظهرت اطماع وطموحات الكتل كافة في الوصول الى رئاسة الحزب والوزارة، فأعلن كاكيو تاناكا احد رؤساء الاجنحة الرئيسة للحزب الحاكم والمناصر القوي لسوزوكي بان القرار((كان هزة مفاجئة...ان لم يختر سوزوكي خليفته فأن جناحه [جناح تاناكا] سيختار مرشحه لهذه الانتخابات))[١٣٢]، وصرح كل من كومونو وتاناكا وناكاسوني

رؤساء الاجنحة الاخرى في الحزب الحاكم عن رغبتهم في اجراء المشاورات اللازمة بين اعضاء اجنحتهم لاتخاذ موقف واضح ازاء الترشيح للانتخابات، وصرح ناطق بأسم جناح فوكودا الذي يعد اكبر مراكز الثقل في الحزب الحاكم،"ان جناحهم سيرشح شنتارو آبي وزير التجارة الدولية والصناعة في حالة اتفاق الاجنحة الاخرى على ترشيح ناكاسوني[١٣٣]، هذا يعني ولادة جناحين رئيسين في داخل الحزب الحاكم احدهما يؤيد ترشيح ناكاسوني والاخر ايد ترشيح شنتارو آبي.

في الواقع ان العوامل الرئيسة في تحديد المرشحين توقفت على المشاركة بين تلك الاجنحة الرئيسة، ومدى الاتفاقات التي تصل اليها والتي تضمن حصولها على المناصب الحزبية والوزارية،والاتفاق على نوع وطبيعة الصيغة التي يتفقوا عليها داخل الاجنحة في معالجة الازمة المالية السائدة في اليابان[١٣٤]، واشارت الاوساط السياسية والمراقبين ان بوشيرو ناكاسوني وزير وكالة الشؤون الادارية اقوى المرشحين لرئاسة الحزب والوزارة، ويليه كوموتو وزير وكالة التخطيط الاقتصادي، ويليه نيكايدو سكرتير عام الحزب[١٣٥].

انتخب يوسهيرو ناكاسوني رئيساً للحزب الديمقراطي الليبرالي والوزارة اليابانية بعد فوزه بانتخابات الحزب التي جرت في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٨٢،وجاء بالمرتبة الثانية كوموتو وبالمرتبة الثالثة شنتارو الرابع تاغاكاوا[١٣٦].واعلن عن تشكيل الوزارة كالاتي:

١. ياسهيرو ناكاسوني رئيساً للوزراء بعمر اربع وستون عاماً.
٢. اكيرا هاتانو وزيراً للعدل بعمر واحد وسبعين عاماً وغير منتمي لاحد الكتل، درس في كلية مسائية في جامعة تيهورن في طوكيو، ويعد اول خريج مسائي تولى منصب ضابط شرطة على خلاف التقاليد التي تؤكد على ضرورة ان يكون ضابط الشرطة خريج الكليات الرصينة(الصباحية).تقلد منصب ضابط شرطة واصبح برتبة مفتش عام لقسم الشرطة، ودخل المعترك السياسي بعد استقالته من منصبه

عام ١٩٧٠،ورشح نفسه لمنصب حاكم طوكيو لكنه فشل في الانتخابات التي فاز بها منافسه ريوكيشي مينويه(١٣٧).

٣. شنتارو آبي وزير الخارجية بعمر ٥٨ عاماً من جناح فوكودا، عد من قادة الحزب الجدد في وقته، وهو متزوج من ابنة رئيس الوزراء تويوسوكه كيشي والخليفة المحتمل لتاكيو فوكودا برئاسة احد اجنحة الحزب الحاكم، مارس الصحافة في صحيفة الماينيشي، وتقلد منصب وزير الصناعة والتجارة الدولية ثماني مرات(١٣٨).

٤. نويورو كشيتا وزيراً للمالية بعمر ٥٨ عاماً، ينتمي الى جناح تاناكا، وهو من القادة الجدد في الحزب الحاكم، ومن الشخصيات المقربة الى تاناكا، وموضع ثقة كبيرة لديه، تقلد منصب وزير المالية مرتين، وهو الشخصية الثالثة في جناح تاناكا ومساوياً بالمكانة للسكرتير العام للحزب سوسومو تيكايد، وهو المرشح الاقرب لخلافة تاناكا لرئاسة جناحه داخل الحزب الحاكم، ابتدأ عمله السياسي بعد تخرجه من جامعة واسيدا بطوكيو ضمن حلقة الحزب المحلية في مقاطعة شيماتي، عمل بعد ذلك سكرتيراً للحكومة في عهدي ساتو وتاناكا ووزيراً للاعمار في عهد تاكيو ميكي ووزيراً للخارجية في حكومة ماسايوشي اوهيرا(١٣٩).

٥. متسوو سيتوياما وزيراً للتربية بعمر ٧٨ عاماً ينتمي الى جناح فوكودا، تقلد وزارة الاعمار في حكومة ساتو ووزارة العدل في حكومة فوكودا، وهو احد الاعضاء الرئيسين في جناح فوكودا، وتولى الحملة الدعائية لانتخاب ابي في انتخابات الحزب لعام ١٩٨٢، وله علاقات طيبة مع تاناكا(١٤٠).

٦. يوشيرو هاياشي وزيراً للصحة والرعايا الاجتماعية بعمر ٥٥ عاماً ينتمي الى جناح تاناكا، اشتهر باعماله المكتبية قبل دخوله الساحة السياسية، عرف عنه بقدرته على صنع القرار السياسي، عمل في وزارة الصناعة والتجارة الدولية لمدة ١٩ عاماً، وتقلد عضوية مجلس النواب لمدة ١٣ عام، واصبح عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٩، وكان له دوراً في انقاص تكاليف الحزب الحاكم الى النصف اثناء عمله في قسم الشؤون المالية في الحزب(١٤١).

٧. اوزاوا كانيكو وزيراً للزراعة والغابات وصيد الاسماك بعمر ٧٥ عاماً، ينتمي الى جناح سوزوكي، متخصص في شؤون الاعمال لمقاطعة تازاكي، انتخب عام ١٩٥٨ لعضوية مجلس النواب، وعرف عن نشاطه السياسي في مقاطعته وعمل عضواً في مجلس المقاطعة ورئيساً للمجلس، وكان له دوراً في الاعتراف الدولي بمركز البحث العلمي في مدينة تسوكويو العلمية، وله المام بفن الكيوكي، وكثير التردد على المسرح [١٤٢].

٨. سادانورى ياماناكا وزيراً للصناعة والتجارة الدولية بعمر ٦١ عاماً، ينتمي الى جناح ناكاسوني، احد قادة جناحه وخبيراً بشؤون السياسات المحلية،ترأس مجلس بحوث الشؤون السياسية في الحزب الحاكم ورئيساً لمجلس بحوث نظام الضرائب في الحزب، ومثل مقاطعة كاغوشيما احد عشر مرة في مجلس النواب، واخر منصب تقلده هو مدير عام وكالة الدفاع في حكومة تاناكا[١٤٣].

٩. تاكاشي هاسيكاوا وزيراً للنقل بعمر ٧٠ عاماً، ينتمي الى جناح ناغاكاوا احد الاعضاء الرئيسين في جناحه، متداخل ضمن جناح تاغاكاوا وحكومة سوزوكي، عمل صحفياً ثم تحول الى العمل السياسي، وتقلد وزارة العمل في حكومتي تاناكا وميكي[١٤٤].

١٠. توكوتارو هيغاكي وزيراً للبريد والاتصالات السلكية بعمر ٧٦ عاماً ينتمي لجناح ناكاسوني،متخصصاً في شؤون الزراعة،تخرج من جامعة طوكيو والتحق بوزارة الزراعة والغابات ، امتاز بمهارته وعطفه على مساعديه[١٤٥].

١١. اكيرا اونو وزيراً للعمل بعمر ٥٤عاماً غير منتمي الى جناح معين، ابن نائب رئيس الحزب الحاكم السابق ياموكو اونو، ولد في مقاطعة جيفو، وتولى عضوية مجلس النواب سبع مرات، و تولى مناصب عدة اهمها نائب السكرتير العام للحزب الحاكم[١٤٦].

١٢. هيديو اوتسومي وزيراً للاعمار بعمر ٥٤ عاماً، ينتمي الى جناح تاناكا،تخرج من جامعة جو بطوكيو، عمل سكرتيراً لوالده احد اعضاء مجلس النواب، انتخب ست مرات ممثلاً لمقاطعة مياكي في مجلس النواب، ومتحالف مع تاناكا[١٤٧].

١٣. ساجيو ياماموتو وزيراً للداخلية ورئيساً للجنة الوطنية للامن العام بعمر ٧١عاماً ينتمي الى جناح تاناكا،انتخب خمس مرات عضواً في مجلس النواب، وعمل رئيساً لشرطة اوساكا ونائب لوزير الاعمار(١٤٨).

١٤. ماساهيرو كوتودا وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء بعمر ٦٨عاماً،ينتمي الى جناح تاناكا،احد المقربين لتاناكا، عمل ضابطاً للشرطة ورئيساً للشرطة الوطنية، ومرتين عضواً لمجلس النواب(١٤٩).

١٥. هيوسوكي نيوا وزير دولة مدير عام مكتب مجلس الوزراء،مدير وكالة تطوير اوكيناوا بعمر ٧١عاماً ينتمي الى جناح كوموتو،متخصص في شؤون الزراعة في الحزب الحاكم،تولى اول منصب وكيل وزارة الاراضي الوطنية عام ١٩٧٤بحكومة تاناكا، وانتخب لمجلس النواب تسع مرات(١٥٠).

١٦. كونيكيجي سايتو وزير دولة لوكالة التطوير الزراعي بعمر ٧٣عاماً ، ينتمي الى جناح سوزوكي،تخرج من جامعة طوكيو وعمل ضابط تحقيق في وزارة الداخلية، وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل الى وزارة العمل،واحد الاعضاء المهمين في جناح سوزوكي، وتولى الاشراف على حملات انتخاب ناكاسوني لرئاسة الحزب(١٥١).

١٧. كازوو تانيكاوا وزير دولة لوكالة الدفاع الذاتي بعمر ٥٢عاماً،ينتمي لجناح كوموتو، تمتع بثقافة امريكية، تقلد عضوية مجلس النواب عام ١٩٥٨، وهو ابن احد اعضاء الحزب الحاكم وتمتع بصداقات واسعة مع الدول الاجنبية وصاحب الموقف الحمائمي(المهادن)في القضايا الدفاعية والدبلوماسية(١٥٢).

١٨. جون شيوزاكي وزير دولة لوكالة التخطيط الاقتصادي بعمر ٦٥عاماً،ينتمي لجناح سوزوكي،ادى دوراً قيادياً في شؤون الحزب الحاكم الضرائبية، قضى ٢٦عاماً في وزارة المالية، وله الفضل في وصول ناكاسوني الى رئاسة الحزب(١٥٣).

١٩. تاكا اكي ياسوتا وزير دولة لوكالة العلوم والتكنلوجيا(مدير عام وكالة العلوم والتكنلوجيا رئيس هيئة الطاقة النووية)بعمر ٦٦عاماً،ينتمي الى جناح

سوزوكي،متخصص بالشؤون المحلية في مجلس المستشارين، ولاسيما في حقلي الضرائب والمال، تولى منصب نائب محافظ مقاطعة ايشيكاوا ،رفع تقريراً عن انخفاض الضريبة واعادة بناء الشؤون المالية في نيسان١٩٨١(١٥٤).

٢٠. ماتازو كاجيكي وزير دولة لوكالة شؤون الاراضي بعمر ٦٣عاماً،ينتمي الى جناح تاناكا،عمل بعد تخرجه من جامعة كيوتو بوزارة الزراعة والاسماك والغابات لتنفيذ مشاريع اصلاح الاراضي، اسس لجنة في عام ١٩٨٠، بمجلس المستشارين، وترأس لجنة سياسة البرلمان في الحزب الحاكم، وهو المحرك الرئيس للتعريف بنظام التمثيل في انتخابات مجلس الشيوخ(١٥٥).

٢١. موتسوكا كاتو وزير دولة لوكالة شؤون الاراضي الوطنية بعمر ٥٦عاماً،ينتمي الى جناح فوكودا اتهم بقضية شركة لوكهيد الامريكية (١٥٦) .

يبدو ان الاسس والاعتبارات التي انبثقت في تقسيم المناصب الحزبية داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي لم تختلف عن الاسس التي اتبعت في تقسيم المناصب الوزارية، ووفق العرف السياسي للحزب الحاكم يتقلد صاحب النسبة الاعلى من الاصوات في انتخابات رئاسة الحزب، فتقلد ناكاسوني رئاسة الحزب الديمقراطي الليبرالي، وتقلد سوسومو نيكايدو الذي ينتمي الى جناح تاناكا منصب سكرتير عام الحزب، وتقلد كيجيزو هوسودا رئاسة المجلس التنفيذي، وهو من جناح فوكودا وتقلد روكوسكا تاناكا رئاسة مجلس السياسة الذي ينتمي الى جناح سوزوكي(١٥٧) . أي ان الاجنحة الرئيسة في الحزب الحاكم وبالتحديد الجناحين المؤيدين والمساندين لناكاسوني في الانتخابات تولت ادارة المناصب الحساسة والمؤثرة في الحزب والوزارة.

من الانتقادات التي وجهت لناكاسوني في اختيار شخصيات وزارته انه راعا المحاصصة والتوافقات في اختيارهم، وكما قيل بأنه رد الجميل الى الاجنحة الرئيسة في الحزب الحاكم التي كان لها الاثر الواضح في فوزه على منافسيه، لاسيما جناح تاناكا، وهو الجناح الاكبر في داخل الحزب الحاكم، فقد حصل على سبعة مقاعد وزارية، وحتى وزير العدل اكيرا هاتانو، وان لم يكن ينتمي رسمياً لاي جناح سياسي الا انه من المقربين الى تاناكا، وحصول جناح سوزوكي على اربعة مناصب وناكاسوني على وزارتين

ورئاسة الوزارة، وجناح فوكودا على ثلاثة مناصب وجناح ناغاكارا على منصب وزاري واحد،وجناح كوموتو على منصبين وزارتين ومنصب وزاري لشخص مستقل لا ينتمي الى جناح معين. أي ان الاجنحة الرئيسة تقلدت اربعة عشر مقعداً وزارياً من اصل واحد وعشرين مقعداً، والسبعة المتبقية من الحقائب الوزارية وزعت على الاجنحة الاقل اهمية او وزناً داخل الحزب والعناصر المستقلة.

يدل هذا التقسيم على رغبة ناكاسوني ارضاء جميع الاطراف داخل الحزب الحاكم الرئيسة والثانوية ليتمكن من ادارة البلاد والحزب بشكل يبعده عن اثارة المشكلات امام اجرائاته وادارته.

وبالوقت نفسه، دافع ناكوسوني على تشكيلته الوزارية بانه اعتمد على الكفاءات في اختيار الوزراء، وانه وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ولم يكن اختياره على اساس التوافق مع الاجنحة الاخرى او رد الجميل[١٥٨]، ويبدو لنا ان كلا الرأيين فيهما شيء من الصحة، فنظرة بسيطة لتشكيل الوزارة والمناصب الرئيسة للحزب يمكننا القول ان التوافقية والمحاصصة وسياسة رد الجميل واضحة جداً، وان ناكاسوني لم يكن امامه خيار اخر سوى الانصياع الى التفاهمات التي سبقت الانتخابات التي اشرنا اليها سابقاً، وانه نجح في كسب تأييد الاجنحة الثلاثة الرئيسة،التي ترأسها تاناكا وناكاسوني وسوزوكي، بعد ان وعدهم في اعطائهم المناصب الوزارية التي يريدونها، وظهر هذا واضحاً في نتائج الانتخابات عندما حصل على تأييدهم الكامل مما اضطر منافسيه الثلاثة الى الانسحاب في مرحلة الانتخابات من الجولة الاولى بسبب النتائج الساحقة التي حصل عليها ناكاسوني امامهم،لذلك لم يجد في الجولة الاخيرة مصاعب في فوزه برئاسة الحزب والحكومة. ومن جانب اخر، نلحظ من خلال تراجم الشخصيات ،وان كانت مختصرة، التي دونت اعلاه انه تم اختيارهم على اساس الكفاءة والامكانيات العلمية والمهنية التي تمتعوا بها، وان كانت من تلك الاجنحة الرئيسة التي ساندته في الانتخابات، ولهذا ذكر انه اختار الرجل المناسب في المكان المناسب.

ان نتائج الانتخابات وتشكيل الحزب والحكومة توحي الى اتفاق مسبق بين ناكاسوني وبقية اجنحة الحزب الحاكم، ولم يقتصر اتفاقهم على توزيع المناصب، بل تعدى الى الاتفاق المسبق على طبيعة السياسة التي ستتبعها الحكومة اليابانية الجديدة، فأعلن ناكاسوني في مؤتمر صحفي عقده بعد تاليف الوزارة حدد فيه الخطوط العريضة التي ستسير عليها حكومته، بالعمل على اعادة الوحدة الى صفوف الحزب، ودافع عن توجيه الاتهامات والانتقادات الى بعض وزرائه بقوله: "ان كاتو[هو موتسوكي كاتو وزير الاراضي والمتهم في فضيحة لوكهيد، الذين اطلق عليهم الاشخاص الرماديين] يعد من العناصر البارزة والمتميزة في انشطة الحزب السياسية"[١٥٩]،واكد على تكريس الجهود لادخال الاصلاح الاداري والمالي للدولة مؤكداً على عدم زيادة الضرائب[١٦٠] .

واكد ان سياسة حكومته الخارجية لن تتغير عن سياسة سلفه سوزوكي القائمة على "تعميق العلاقة بين بلاده والولايات المتحدة باعتباره حجر الزاوية في سياسة اليابان الخارجية، فضلاً عن تقوية روابط الصداقة مع الدول المجاورة"[١٦١]، واشار الى ان حكومته ستدافع عن بلاده بنفسها لذلك قال:"دفاعنا عن اراضينا بانفسنا"، ودافع عن معاهدة الامن اليابانية–الامريكية بقوله:"ان لليابان عقيدتها الدفاعية الخاصة بها، وان معاهدة الامن اليابانية–الامريكية هي بمثابة حجر الزاوية في اجراءات الدفاع الوطني لليابان"[١٦٢]. ويبدو ان ناكاسوني الشاب ذو الحماس الوطني بدأ يهيأ الاجواء لادخال اليابان في المسائل الدولية، وبناء قوة دفاعية وهجومية لذلك المح الى امكانية تغيير المادة في الدستور التي تحرم على اليابان بناء قوة هجومية لاسيما انه عرف باحد""الصقور" داخل الحزب، لكن الضغوط والاتهامات الموجهة اليه باتباعه الولايات المتحدة الامريكية جعله يعمل بصمت من دون الاعلان عن ذلك، بل انه اعلن لابعاد تلك التهم من ميزانية الدفاع لتي تزيد عن ١% من الدخل الاجمالي لليابان[١٦٣].

الخاتمة:

١. كان عدد من الوزراء اليابانيين في الوزارة الاخيرة من الشخصيات التي اعمارهم في عقد الخمسينيات، وهذا شيئ غريب نوعاً ما على الساحة اليابانية التي هيمن فيها على المناصب الوزارية شخصيات اعمارهم كبيرة اغلبهم بعقد السبعينيات من عمرهم.ولهذا عرفوا في الوسط الوزاري او الحزبي بأنهم زعماء جدد لاسيما في الحزب الحاكم.

٢. اكثر الوزراء الذين تقلدوا مناصبهم كانوا ممن تقلدوا حقائب وزارية في الوزارات السابقة او في المناصب الحزبية داخل الحزب الحاكم.

٣. ادت الانشقاقات داخل الحزب الحاكم الى عدم حصوله على الاغلبية المريحة في انتخابات البرلمان مما اوجد معارضة قوية من قبل الحزب الاشتراكي.

٤. على الرغم من الطفرات الاقتصادية التي حققها اليابان خلال مدة البحث الا ان الساحة السياسية عانت من الفساد الاداري والمالي بين صفوف اعضاء الحكومات التي توالت على ادارة البلاد.

٥. شهدت اليابان خلال مدة البحث مجموعة من الاحداث التي عكست مدى الخلافات والنزاعات السائدة بين اجنحة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، إذ لكل زعيم وجناحه الذي يسانده داخل الحزب والبرلمان للوصول الى رئاسة الحزب والحكومة، فضلا عن محاولة احزاب المعارضة المتمثلة بالحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي منافسة الحزب الديمقراطي الليبرالي، ومحاولة ازاحته عن احتكار الحكم في اليابان، فكانت تلك النزاعات على اوجها لكن الغلبة في نهاية الامر كانت للحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ على حساب اليساريين التقدميين لاسباب متعددة في مقدمتها الدعم المادي الذي حصل عليه المحافظون قياسا باليساريين، فضلا عن قناعة المواطن الياباني بان اصلاح الاوضاع الاقتصادية مرتبط ببقاء الحزب الديمقراطي الليبرالي في الحكم لارتباطه بالمؤسسات الصناعية الكبرى المسيطرة على اقتصاد البلد.

٦. ادت كثرة الانقسامات والنزاعات بين اعضاء الحزب الواحد ، ولا سيما بين صفوف الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم التي ظهرت اوضح مما هي عليه في الحزب الاشتراكي ذو التوجهات العقائدية المختلفة، الى مرور اليابان باوضاع سياسية خطرة اثرت على بقاء معاناة المواطن الياباني من دون توفر مطالبه بالقضاء على التلوث والازمة الاقتصادية التي اثرت على حياة المواطن الياباني.

٧. لم تشهد اليابان خلال مدة البحث اكمال أي رئيس وزراء مدة رئاسته ويرجع ذلك الى اسباب متعددة ، السبب الاول بما ان الحزب الديمقراطي الليبرالي سيطر على حكم اليابان كل تلك المدة، فان من تقاليده من يترأس الحزب يصبح رئيسا للحكومة مباشرة، وبما ان انتخابات رئاسة الحزب تجري كل سنتين، فان الحكومة تتبدل بتبدل رئيس الحزب، والسبب الثاني شهدت اليابان موت رئيس الوزراء كما في حالة اوهيرا، والسبب الثالث تعرض رؤساء الوزراء بسبب الاخفاق في ادئهم وتكاتف بقية اجنحة الحزب ضده فيقدم استقالته ويتم اختيار رئيس جديد للحزب والحكومة.

٨. يبدو ان الانتخابات لا تقوم على اساس برامج الاحزاب وما تطرحه من اهداف يجب تنفيذها بقدر ما هي متعلقة بشخصيات الاحزاب او الكتل ، وهذا ما نلمسه في تنافس اجنحة الحزب الحاكم.

٩. نجحت احزاب المعارضة في السنوات ١٩٧٦-١٩٧٨، في تحقيق بعض التقدم على الحزب الحاكم في انتزاع الادارة المحلية للاقاليم مما بدا تهديدا واضحا لانتزاع السلطة من يد الحزب الديمقراطي الحاكم لاسباب متعددة في مقدمتها قلة الموارد والدعم لاحزاب المعارضة وكثرة الانشقاقات التي سادت فيها والتي حالت دون نجاحها، فبقت احزاب معارضة على الهامش من دون ان تؤثر على سير سياسة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم.

الهوامش:

[١] السفارة العراقية في طوكيو، التقرير الصحفي ، شؤون اليابان،الانتخابات القادمة، العدد صحفية/٢/١،٢٦،٢٨٢، ١٩٧٢، ص٦.

[٢] المصدر نفسه،ص٥.

[٣] المصدر نفسه، ص٦

[٤] المصدر نفسه.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] المصدر نفسه، ص٥.

[٧] المصدر نفسه،ص٦.

[٨] المصدر نفسه،ص٥.

[٩]المصدر نفسه.

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] المصدر نفسه.

[١٢] المصدر نفسه.

[١٣] المصدر نفسه.

[١٤] المصدر نفسه.

[١٥] المصدر نفسه، ص٦.

[١٦] المصدر نفسه.

[١٧] المصدر نفسه.

[١٨] المصدر نفسه.

[١٩] وكالة الانباء العراقية،بحوث وتقارير،شعبة البحوث،اليابان نظرة الى المستقبل،١١ تموز ١٩٧٦،ص٦٥.

[٢٠] المصدر نفسه، ص٦٥.

[٢١] المصدر نفسه، ص٦٩.

[٢٢] المصدر نفسه، ص٦٥.

[٢٣] المصدر نفسه، ص٧١.

[٢٤] صالمصدر نفسه، ص٦٥.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٦٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٦٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٧١.

(٣٨) المصدر نفسه،ص٧٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٧١.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص٧٤-٧٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٧٦. وقعت اليابان اتفاقية السلام والصداقة مع الصين عام ١٩٧٨، وقد وجهت انتقادات كبيرة للقيادة اليابانية على اساس انها تابعة وخاضعة للارادة الصينية وان هذه الاتفاقية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، لكن وزير الخارجية الياباني دافع عن الاتفاقية مؤكدا بانها لا تملي أي سياسات على اليابان وان بلاده ترسم سياستها الخارجية بنفسها ولن تتخذ أي موقف عدائي تجاه السوفيت، واشار الى حرص السياسة الخارجية اليابانية على الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبالوقت نفسه تسعى لتطوير علاقتهم مع دول العالم كافة من ضمنها دول المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي.وزارة الاعلام،دائرة العلاقات العامة،مديرية العلاقات الخارجية،حول الاتفاقية اليابانية الصينية،الرقم:خارجية/٢/١٨٦ في ٢٨ ايلول ١٩٧٨،ص١-٣؛ مجلس قيادة الثورة،مكتب امانة السر،التقرير السياسي السنوي لسفارتنا في طوكيو،العدد/٣/٣/٥٤٨٨ في ١٨ نيسان ١٩٧٩، ص١.

(٥٦) وكالة الانباء العراقية،بحوث وتقارير،شعبة البحوث،اليابان نظة الى المستقبل،١١ تموز ١٩٧٦،ص٧٦.

(٥٧) المصدر نفسه،ص١.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه،ص٢.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه،ص٧.

(٦٤) المصدر نفسه،ص٣.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه،ص٢٣.

(٦٨) وكالة الانباء العراقية،قسم الخدمة الصحفية،العالم الرأسمالي،جريدة لوموند،١٠ نيسان ١٩٧٩،ص٣٧.

(٦٩) المصدر نفسه،ص٣٨.

(٧٠) المصدر نفسه،ص٣٩.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه،ص٣٧.

(٧٤) وكالة الانباء العراقية،قسم التقارير والبحوث،٢٥ تشرين الاول ١٩٧٩،ص٣٥.

(٧٥) وكالة الانباء العراقية،التقارير والبحوث،رويتر،٣ تشرين الثاني ١٩٧٩،ص٢٥.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه،ص٢٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٨٠) وكالة الانباء العراقية،قسم التقارير والبحوث،٢٥ تشرين الاول ١٩٧٩،ص٣٦.

(٨١) وكالة الانباء العراقية،التقارير والبحوث،رويتر،٣ تشرين الثاني ١٩٧٩،ص٢٥.

(٨٢) وكالة الانباء العراقية،قسم التقارير والبحوث،٢٥ تشرين الاول ١٩٧٩،ص٣٦.

(٨٣) وكالة الانباء العراقية،التقارير والبحوث،رويتر،٣ تشرين الثاني ١٩٧٩،ص٢٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٨٥) وكالة الانباء العراقية،قسم التقارير والبحوث،٢٥ تشرين الاول ١٩٧٩،ص٣٦.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) وكالة الانباء العراقية،قسم التقارير والبحوث،٢٥ تشرين الاول ١٩٧٩،ص٣٥..

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه،ص٣٧-٣٨.

(٩٠) المصدر نفسه،ص٣٤.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) المصدر نفسه،ص٣٨.

(٩٤) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٩٥) المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨.

(٩٦) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٩٧) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) المصدر نفسه، ص٣٥.

(١٠٢) وكالة الانباء العراقية،التقارير والبحوث،رويتر،٣ تشرين الثاني ١٩٧٩،ص٢٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٢٤.

(١٠٤) المصدر نفسه،ص٢٧.

(١٠٥) المصدر نفسه .

(١٠٦) سفارةالجمهورية العراقية في طوكيو ،التقرير الصحفي لعام ١٩٧٩، العدد بلا ، ص٤.

(١٠٧) المصدر نفسه،ص٤.

(١٠٨) المصدر نفسه،ص٥.

(١٠٩) وكالة الانباء العراقية،بحوث وتقارير،شعبة البحوث،اضواء على المسرح السياسي في اليابان.ظهور منافسين لرئيس الوزراء اوهيرا،١٩٨٠،ص١٢.

(١١٠) المصدر نفسه،ص١٣

(١١١) المصد نفسه،ص١٢

(١١٢) المصدر نفسه،ص١٣.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه،ص١٤.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) المصدر نفسه،ص١٣.

(١٢٢) حزب البعث العربي الاشتراكي(المنحل)،منظمة السفارة في اليابان، الصراع داخل الحزب الديمقراطي الحر الحاكم في اليابان ،العدد:احزاب/٢/ ١٥٢، ١٤ تشرين الاول ١٩٨٢، ص٢.

(١٢٣) المصدر نفسه،ص٢.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص١.

(١٢٥) المصدر نفسه،ص١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٢.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) المصدر نفسه،ص١.

(١٣٣) المصدر نفسه،ص٢.

(١٣٤) المصدر نفسه،ص٢-٣.

(١٣٥) المصدر نفسه،ص٢.

(١٣٦) سفارة الجمهورية العراقية في طوكيو،الرقم:٢٣٥/٣/١، التشكيلة الوزارية والحزبية الجديدة،١كانون الاول ١٩٨٢ ،ص٢.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص٢.

(١٣٨) المصدر نفسه،ص١.

(١٣٩) المصدر نفسه،ص٢.

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) المصدر نفسه،ص٢-٣.

(١٤٣) المصدر نفسه،ص٣.

(١٤٤) المصدر نفسه.

(١٤٥) المصدر نفسه،ص٣-٤.

(١٤٦) المصدر نفسه،ص٤.

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) المصدر نفسه،ص٤-٥.

(١٥٠) المصدر نفسه،ص٥.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) المصدر نفسه.

(١٥٣) المصدر نفسه،ص٦.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) المصدر نفسه.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص٣.

(١٥٨) المصدر نفسه

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) المصدر نفسه.

(١٦١) المصدر نفسه،ص٣-٤.

(١٦٢) المصدر نفسه،ص٣.

(١٦٣) المصدر نفسه.